



## المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الولايات المتحدة الأمريكية واصلاح الامم المتحدة: دراسة في المواقف والرؤى

اسم الكاتب: د. محمد ياس حضير، د. صبحي فاروق صبحي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2116>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/11 17:25 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجالات الأكاديمية العلمية العراقية ورده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



## الولايات المتحدة الأمريكية

### واصلاح الأمم المتحدة: دراسة في المواقف والرؤى

الدكتور

الدكتور

صحي فاروق صبحي<sup>(\*)</sup>محمد ياس خضير<sup>(\*)</sup>

الامم المتحدة الجهة التي تهتم بمعالجة المشكلات الدولية كما جاء في فلسفة تأسيسها ، الا ان المنظمة الامم المتحدة يوضح ان المقاصد الاساسية التي استطاعت لأجلها المنظمة الدولية لم تكن واقع المنظمة الدولية اشار ويوضح الى سيطرة طرف دون اخر على مسارات حركة المنظمة الدولية .

الى تسيير امكاناتها القانونية والمؤسسية لاصدار قرارات لا تتسم بأي صيغة من الصيغ مع

والعن الدوليين ، لاسيما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية .

الى اليمونة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة ادت بالضرورة المطلقة الى ان تكون المنظمة الدولية

الولايات المتحدة الأمريكية لاصناف شرعية حول قرارات بعينها ، في الوقت نفسه يتم تغيير ارادة

تعارض سياستها مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية .

عن هذه الازدواجية التي تعانيها المنظمة الدولية ادت بالتالي الى اعادة التفكير في واقع المنظمة

وادى الى ضرورة تحقيق الاصلاح الواقعي والفعلي للمنظمة للنهوض بواقعها المتredi والانتقال بها

غير من التعامل مع القضايا الدولية .

على الدول غير الاعضاء الدائمين في مجلس الامن تويد فكرة اجراء اصلاحات يمكن ان ترقى بواقع

الدولية نحو الاحسن ونقل من سطوة وسيطرة الدول الدائمة العضوية على مسارات الحركة للمنظمة الدولية ،

الرواية الأمريكية للاصلاح بضرورة بناء المنظمة في اطار الفعل والتأثير الأمريكي . لهذا فان هناك حاجة

الاصلاح المنظمة الدولية ، نتيجة لقصور الذي تعاني منه هذه المنظمة والذي يعكس بالنتيجة باشارة السلبية

الصغرى ، نتيجة للأستخدام المفرط وغير القانوني لمكونات القوه والقدرة التي تمتلكها الدول الخمس الدائمة

مجلس الامن لامتلاكها حق النقض الفيتو .

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث لمعرفة واقع منظمة الامم المتحدة والاسباب الداعمة لاجراء عملية اصلاح شامل لهذه المنظمة ، والرؤية الامريكية للاصلاح نتيجة للدور الامريكي المحوري في منظمة الامم المتحدة.

هدف البحث : يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الآتية:

١. فهم وتحليل الاسباب الموجبة لاصلاح منظمة الامم المتحدة.
٢. دراسة المقترنات المقدمة لاصلاح أجهزة منظمة الامم المتحدة.
٣. تحديد ابعاد واتجاهات الموقف الامريكي من اصلاح منظمة الامم المتحدة.

اشكالية البحث :

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ، أصبحت الولايات المتحدة الامريكية القطب المهيمن على السياسة الدولية ، مستخدمة وسائل عده في تحقيق هيمتها ، ومنها اعادة توجيه المنظمة العالمية التي اصبحت حسب الرأي الامريكي لاتتلام مع متطلبات الوضع الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة ، لهذا استمرت في اضعاف دور الامم المتحدة عن طريق الضغط على اعضاء المنظمة الباردة ، سياتل الولايات المتحدة او عن طريق تجاوز المنظمة الدولية اذا ما تعارضت سياسات الولايات المتحدة مع مصالحها الاستراتيجية ، لذلك وقفت الولايات المتحدة الامريكية بالضد من أي انتهاك في وضعية المنظمة الدولية او اجراء اي اصلاحات لاتتلام مع مصالحها واهدافها . لذا لمجموعة من الاسئلة وفي مقدمتها ما هي الاسباب التي دعت لاجراء الاصلاحات ؟ وما هي رؤى الاصلاح في الأمم المتحدة؟ هل ان مجلس الامن قابل لتعديل سياساته عن اسلوبه؟ هل ان اصلاح مجلس الامن عن طريق زيادة اعضائه سوف يصحح الاصلاح الموجود في النظام الدولي ؟ او يزيد تعقيدها؟ هل ان القوى الكبرى ستتوافق على اصلاح المتحدة؟ وما الرؤية الامريكية للأصلاح ؟ وما هو مستقبل اصلاح الأمم المتحدة؟ .

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مؤداها: ان واقع المنظمة الدولية "الأمم المتحدة" انعكسات البيئة الدولية السائدة ، وان ضرورات اصلاح المنظمة عن طريق توسيع التمثيل في الامن او عن طريق نقل صلاحيات مجلس الامن الى الجمعية العامة تعيقها متطلبات واستمرار الهيمنة الأمريكية وذلك باستخدام الأخيرة مكانتها في مجلس الامن وقوتها العسكرية .

**نتيجة البحث:** يستعين البحث بالمنهج التاريخي ، فضلاً عن استخدام المنهج النظري في تحليل محتواه محل البحث.

#### الحيد الاول: اصلاح الامم المتحدة واسبابه (الاطار النظري)

لم يكن المجتمع الدولي مقتنعاً بتشكيل مجلس الأمن أو باليات صنع القرار فيه ، غير أن القوى الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية قد فرضت ذاتها على المجتمع الدولي ، ولذلك يمكن القول من دون أي قدر من المبالغة أن مطالب أصلاح مجلس الأمن والمنظمة الدولية ، لم تكن مطالب بحسب ، بل هي مطالب قديمة قدم الامم المتحدة ذاتها.

#### اولاً : -مفهوم الإصلاح

تعرف المنظمة الدولية على أنها الهيئة التي تضم مجموعة من الدول على نحو دائم سعياً وراء تحقيق أغراض ومصالح مشتركة بينهما ، وتتمتع هذه الهيئة باستقلال وأهلية للتعبير عن أرادة ذاتية في المجال الدولي.<sup>(١)</sup>

اما التنظيم الدولي فهو مفهوم اوسع من المنظم الدولي ويقصد به "مجموعة من القواعد المرتبطة بالسلطات الدولية وكيفية تعاون الدول في الاستفادة منها"<sup>(٢)</sup>. لذلك فإن التنظيم الدولي هو حركة تهدف إلى الأصلاح مع ملائمة نظام الدول المتعدد.

حد علم الأدارة مفهوم الأصلاح من جانبي جزئي وكلي ، فالإصلاح الجزئي يقصد به الجهود ذات الأداء الخاص الهدف الى أدخال تغييرات أساسية في المنظمة عن طريق إصلاحات رئيسة على مستوى النظام في الأقل بوضع معايير لتحسين واحد أو أكثر من عناصرها الرئيسة ، اما الأصلاح الكلري فالمقصود به التغييرات الكلية والجزئية المخطط لها لنشاط المنظمة لغرض تحسين وتجديد أدائها ، مما تتعلق هذه التغييرات بصفة عامة حول الهياكل والعلاقات الأساسية للمنظمة التي تتصرف بحسبها<sup>(٣)</sup>.

إن مفهوم الأصلاح في إطار منظمة الأمم المتحدة استخدم في بادئ الامر في النظام الأساسي للتقيش المشتركة لتحديد مهام المفتشين، فقد سعى موريس برتراند منذ إنشاء وحدة التقيش في

١- من حسن مؤمن، اصلاح الامم المتحدة دراسة حالة مجلس الامن ، المصدر السابق ، ص ٤٣ ، لمزيد من التفصيل حول قضية التولية ينظر : فكري رشيد منها ، صلاح ياسين داود ، المنظمات الدولية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد) ص ٢٢-١٥ .

٢- سامي العابد الحيدسي ، الوسيط في التنظيم الدولي (وزارة التعليم العالي : جمعة بغداد ، ١٩٩١) ص ١٣ .

٣- العتوبي ، المدخل الى الادارة (جامعة الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٥) ص ٣٥١ .

عام ١٩٦٨ لتفسيير مفهوم الأصلاح وتوصل على أنه يعني ضمناً احداث تغييرات في الأساليب والمارسات والإجراءات والهيئات لتحسين اداء احدى المنظمات او المنظومة ككل ، وبالتالي فالقصوى بالأصلاح لم يكن سوى اقتراحات من أجل تحقيق اصلاح جزئي وليس المقصود اصلاح جزئي<sup>(١)</sup>.

ومن هذا المنطلق فالإصلاح هو عملية تحويل او الغاء ما هو قائم من تصورات وافكار وهياكل ومؤسسات واجراءات ، وقد يتضمن اقامة مؤسسات جديدة واستحداث كل ما يتصل بها من مفاهيم ونظم ، اذ بعد الأصلاح وسيلة للانتقال على ما هو موجود اليوم الى ما يريد ان يراه المصلحون في المستقبل<sup>(٢)</sup>.

وبعبارة ادق ان مفهوم الأصلاح يقصد به ان المنظمة بحاجة لإعادة تشكيل ملموس ، وذلك لكي تؤدي ما يطلبه المجتمع الدولي منها بشكل افضل فالهدف الأساسي لهذا الأصلاح هو بلوغ اقصى فاعلية مؤسسية للأمم المتحدة<sup>(٣)</sup>.

إن الغرض من إصلاح الأمم المتحدة ، ينبغي أن يتمثل من تمكينها من أن تستجيب بصورة فعلية للمتغيرات التي تحدث في البيئة الدولية<sup>(٤)</sup>.

أن موضوع اصلاح الأمم المتحدة يعد موضوعاً سياسياً فهو مرتبط بالدرجة الأولى بالدول التي تزيد الاصلاح ، وهذا يعكس الصراع ما بين دول تزيد ان تبقى محظوظة بمكانتها ودول تزيد اجراء تعديلات واخرى تزيد ان تحصل على دور مؤثر في مجلس الأمن.

### ثانياً: أسباب الأصلاح

ان الدول التي تؤيد فكرة اجراء اصلاحات في المنظمة الدولية في الميثاق وفي عضوية مجلس الأمن وفي الجمعية العامة لديها أسبابها الداعمة لعملية الأصلاح ، يضاف الى ذلك مرور مدة زمنية

<sup>(١)</sup> أمينة معن حسن مؤمن، اصلاح الامم المتحدة دراسة حالة مجلس الامن ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة بغداد كلية الفنون السياسية ، ١٩٩٩ ، ص ٤٤.

<sup>(٢)</sup> اساميہ مرتضی پاکر ، الولايات المتحدة الامريكية والامم المتحدة فترة ما بعد الحرب الباردة ، اطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة التهرین : كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٦) ص ١٩٩.

<sup>(٣)</sup> الوثائق الرسمية للأمم المتحدة ، تقرير الأمين العام عن اعمال المنظمة المقدم الى الدورة (٥١) لجمعى العام ، اصلاح

الامم المتحدة - تدابير ومقترنات ، الوثيقة المرقمة (A/51/950/23) في كانون الاول ١٩٩٧.

<sup>(٤)</sup> دفتر نامق العالمي ، البيئة الدولية الجديدة وضروريات إصلاح الأمم المتحدة مجلة قضايا سياسية ، العددان (٤/٣) (جامعة التهرین : كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٤) ، ص ٢ . وللاستزادة ينظر : الوثائق الرسمية للأمم المتحدة ، تقرير لجنة البرنامج والتوصيات عن اعمال دورتها السابعة وثلاثون المسائفة - الجمعية العامة - الدورة الثانية والستون ، الملحق (١٦) الملحق (A/52/16/Add.1) (نيويورك : الام المتحدة ، ١٩٩٧) ص ٦.

طويلة على ابرام الميثاق وبروز مكامن ضعف خطيرة اثرت وسوف تؤثر على مستقبل دور الامم المتحدة ، كما ان دخول النظام الدولي مراحل دراماتيكية سريعة اثرت وسوف تؤثر بشكل او باخر على مستقبل الامم المتحدة<sup>(١)</sup> ولعل أهم هذه الأسباب:-

لم يكن المجتمع الدولي مقتنعا في يوم من الأيام بتشكيل مجلس الأمن أو باليات صنع القرار فيه، فحضر جلسات مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ اشارت الى ان دول العالم لم تكن سعيدة او سرحة بمعظم ماورد في نصوص المشروع المتعلق بمجلس الأمن ، فقد دار الجدل حول قضيتيين اساسيتين وهما ، الأولى تتعلق بتشكيل المجلس حيث لم تكن الدول الصغرى ولا المتوسطة عضوا فيه ، بينما سمى مجلس المنتصرين في الحرب ، والثانية تتعلق بعملية صنع القرار فيه إذ لم تكن أغلب الدول مقتنعة بضرورات ومبررات وجود حق الفيتو للدول الخمس الدائمة العضوية فيه.<sup>(٢)</sup>

تصور ميثاق الامم المتحدة في معالجة القضايا التي تخص الامم التي لا تمتلك تأثيرا في مجلس الامن نتيجة عدم مشاركتها في صياغة الميثاق ونتيجة تناقض بين الدبياجة والمواد ، لا بل ان مواد الميثاق استندت في مواضع تخدم مصالح القوى الكبرى فقط، فالحروب التي وقعت بعد انشاء المنظمة الدولية التي وصل عددها الى ٦٥ حربا حتى عام ٢٠٠٩ لم تقم الامم المتحدة باتخاذ اجراءات مناسبة لمنع حدوثها او على الاقل انهائها وباقل الخسائر .

عم اخضاع مجلس الامن لهيئة الأمم المتحدة ، فهي الأساس في هذه المنظمة الدولية ، والتي ينبغي ان تكون لقراراتها قوة القانون ، لا كما هي اليوم تصدر القرارات ولكن لا تنفذ ، وقد أخذ مجلس الامن استثنى عن الهيئة كل الصلاحيات ، وكان من المفترض ان يكون مجلس الامن مسؤولاً أمام هيئة الأمم المتحدة ، وينفذ قراراتها ، وبينما ينتخب أعضاء مجلس الامن من قبل هيئة الأمم المتحدة ، «ليس أن تكون الدول الكبرى أعضاء دائميين في الوقت الحاضر».<sup>(٣)</sup>

١ـ من تأمة، الامم المتحدة في نصف قرن : دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥ (الكتاب : عالم المعرفة ٢٠٢٤٠٢ ، وللاستزادة ينظر المصدر نفسه).

٢ـ من تأمة، العرب وإصلاح مجلس الامن ، مجلة المستقبل العربي ، العدد(٣١٦) (بيروت: مركز دراسات الوحدة ٢٠٠٢) ص ١١٣-١١٢. وللاستزادة حول الأسباب الموجبة للأصلاح ينظر: مجلة المختار، إصلاح الأمم المتحدة، العدد(١) صفت شهرية بغداد ٢٠٠٥ ، ص ٥.

٣ـ الحمداني، الطريق لأصلاح منظمة الأمم المتحدة، مجلة الآفاق المفتوح، واشنطن، ٢٠٠٤، [http://www.iraqwriter.com/disc/General\\_Articles/bbb/aaa\\_iraqi\\_writer\\_general\\_article\\_get](http://www.iraqwriter.com/disc/General_Articles/bbb/aaa_iraqi_writer_general_article_get)

٤. تأكيد الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان على ضرورة أصلاح مجلس الأمن وذلك بقدر تغير التهديدات والتحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين منذ تشكيل المجلس، كما تغير القوة بين الأعضاء، غير أن مجلس الأمن كان تغييره بطيئاً، والقرارات لا يمكن تنفيذها بأعضاء مجلس الأمن وحدهم، ولكنها تتطلب مشاركة عسكرية ومالية وسياسية كبيرة من جانب دول أخرى، وكثيراً كانت القرارات المتخذة والتقويضات الممنوعة تفتقر إلى العناصر الأساسية المتمثلة في الواقع والموارد الكافية، والتصميم السياسي على تنفيذها، وكثيراً ما يلجأ الأمين العام إلى الاستجاء لقرارات مجلس الأمن، كما أن ندرة التمثيل من القاعدة الواسعة للأعضاء تحد كثيراً من تقديم لقرارات المجلس<sup>(١)</sup>.
٥. الغموض وعدم الوضوح في العديد من نصوص الميثاق التي ظهرت في الممارسة وتحديثه يتعلق بالقرارات المتعلقة بفلسطين ، فضلاً عن ذلك لم تعد الصورة واضحة فيما يتعلق بالتي يتبعن على الأمم المتحدة ان تضطلع بها في مجالات حفظ السلام والأمن الدوليين.<sup>(٢)</sup>
٦. الحاجة إلى إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة ، فقد أظهرت الممارسة انتفاء الحاجة إلى بعض الأجهزة الرئيسية التي نص الميثاق عليها ، وامتثلتها مجلس الوصاية ومعه نظام الوصاية الدولي<sup>(٣)</sup>.
٧. عدم ملائمة تشكيل مجلس الأمن بتشكيلاته الحالية لموازين القوى الجديدة في العالم المعاصر فمجلس الأمن بتشكيلاته هذه لا يمثل إرادة المجتمع الدولي إنما هو يعبر عن خريطة القوى العالمية المنتصرة في الحرب العالمية الثانية.<sup>(٤)</sup>
٨. الخلل في التوازن بين سلطات الأجهزة والفرع الرئيسي للمنظمة الدولية لاسيما بين الجمعية العامة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية ، وأيضاً ظهرت الحاجة إلى تشكيل نظام جديد لتمويل الأمم المتحدة ، نتيجة للأزمات المالية التي واجهتها وما زالت هذه المنظمة<sup>(٥)</sup>.
- المحور الثاني: اتجاهات اصلاح الأمم المتحدة**

(١) مذكرة الأمين العام ، الدورة التاسعة والخمسون البند ٥ من جدول الأعمال متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

[www.un.org/secureworld](http://www.un.org/secureworld)

(٢) د. فكريت نامق العاتي ، البيئة الدولية الجديدة وضرورات إصلاح الأمم المتحدة ، المصدر السابق، ص ٣.

(٣) المصدر السابق، ص ٤-٣.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) د. حسن نافع، الأمم المتحدة في نصف قرن : دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥ ، المصدر السابق ، ص ٤٠٤.

جعجع كاميسه، فقد تم استخدامه كاداة للقضاء على أي إمكانية لعودة  
في هذا السياق أضفى مجلس الأمن شرعية على الإجراءات العقابية والوقائية التي ارتأت  
الدول المنتصرة ولاسيما الغربية منها. إذ أضفى بذلك شرعية على مكاسب المتصرين الجيوستراتيجية.  
لكن بروز الاتحاد السوفيتي، وبداية عصر التسلح النووي ، فضلا عن التعافي السريع للأمم  
واليابان، أدى إلى تغيير دور مجلس الأمن ،  
**المرحلة الثانية** : مرحلة الحرب الباردة، أصبحت مهمة مجلس الأمن هي المحافظة على توازن الرعب  
بين طرفين الصراع الدولي، المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي.

ولم تستخدم الدول الدائمة العضوية، من هذا الجانب أو من ذاك، حق النقض في مجلس الأمن  
لحماية دولة ما إلا إذا كانت تدور في فلكها السياسي والعسكري، ولم يحصل أن استخدمت أي دولة  
نفوذها ضد التمييز العنصري في أفريقيا، إلا في مرحلة متأخرة، كما لم يحصل أن تمت متابعة تطبيق  
القرارات في حالة العدوان الإسرائيلي المتكرر على الفلسطينيين، وهذا يعود لما لهذه الدولة من وزن في  
المعادلة الغربية إبان الحرب الباردة.

أما المرحلة الثالثة : والتي بدأت مع حرب الخليج الثانية وأعادت توزيع الأوراق على الصعيد  
الدولي، وفيها برزت بوضوح أكثر نزعة تطبيق هذه المؤسسة لأغراض الدول الكبرى سواء في حال  
اتفاقها أو اختلافها، وقد كانت الحرب الأمريكية الأخيرة على العراق واحتلاله في عام ٢٠٠٣ شاهداً

(١) عادل نطيبي ، هل العالم في حاجة إلى مجلس الأمن؟ ، (الشبكة الإسلامية) ، المركز الإعلامي ثقافة و فكر الاثنين  
٢٠٠٥/٠٩/١٩:

بإصلاح الأمم المتحدة وضمان فعالياتها ، حتى أصبحت فيه الحرب على الإرهاب والحد من النزاعات الإقليمية والعرقية الهاجس الأول للدول الكبرى.

وبالرغم من تعارض المنطلقات التي تحرك كل طرف للمطالبة بإصلاح هذا الهيكل الدولي، فيتم اتفاق ضمني بين هذه الأطراف على أن الإصلاح يمر عبر إدخال نوع من التوازن على تركيبة مجلس الأمن بتوسيع العضوية الدائمة وكذلك حق النقض.

وأصبح نتيجة ذلك مجلس الأمن هو السبيل لإجراء أي تغيير في العلاقات الدولية، وهذا يضر التسليم ضمناً بأن معضلة العلاقات الدولية هي أمنية وأن حلها لن يكون إلا عن طريق هيكل أمني.

لقد مر مجلس الأمن بثلاث مراحل رئيسة<sup>(١)</sup> :

**المرحلة الأولى** : والتي أعقبت تأسيسه، فقد تم استخدامه كأدلة للقضاء على أي إمكانية لعودة قوى المحور ، وفي هذا السياق أضفى مجلس الأمن شرعية على الإجراءات العقابية والوقائية التي أرادت الدول المنتصرة ولاسيما الغربية منها. إذ أضفى بذلك شرعية على مكاسب المنتصرين الجيوستراتيجية. لكن بروز الاتحاد السوفيتي، وبداية عصر التسلح النووي ، فضلاً عن التعافي السريع للأمم وبالتالي، أدى إلى تغيير دور مجلس الأمن ،

**المرحلة الثانية** : مرحلة الحرب الباردة، أصبحت مهمة مجلس الأمن هي المحافظة على توازن الرعب بين طرفي الصراع الدولي، المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي.

ولم تستخدم الدول الدائمة العضوية، من هذا الجانب أو من ذاك، حق النقض في مجلس الأمن لحماية دولة ما إلا إذا كانت تدور في فلكها السياسي والعسكري، ولم يحصل أن استخدمت أي دولة نفوذها ضد التمييز العنصري في أفريقيا، إلا في مرحلة متأخرة، كما لم يحصل أن تمت متابعة تطبيق القرارات في حالة العدوان الإسرائيلي المتكرر على الفلسطينيين، وهذا يعود لما لهذه الدولة من وزن في المعادلة الغربية إبان الحرب الباردة.

**أما المرحلة الثالثة** : والتي بدأت مع حرب الخليج الثانية وأعادت توزيع الأوراق على الصعيد الدولي، وفيها برزت بوضوح أكثر نزعة تطوير هذه المؤسسة لأغراض الدول الكبرى سواء في حل اتفاقها أو اختلافها، وقد كانت الحرب الأمريكية الأخيرة على العراق واحتلاله في عام ٢٠٠٣ شاهداً

(١) عادل نطيبي ، هل العالم في حاجة إلى مجلس الأمن؟ ، (الشبكة الإسلامية) ، المركز الإعلامي ثقافة و فكر الشّر

٢٠٠٥/٠٩/١٩:

<http://www.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=98962&ShowVoteResult=yes>

التي شكلت آلية توصية بشأن تغيير تشكيل المجموعات الإقليمية الحالية لأغراض انتخابية عامة أو غيرها من أغراض الأمم المتحدة.

ويقضي النموذج ألف بإنشاء ستة مقاعد دائمة جديدة ليس لها حق النقض، وثلاثة مقاعد غير دائمة جديدة لمدة سنتين، مع تقسيم تلك المقاعد على المناطق الإقليمية الرئيسية كما يلي:

#### النموذج -أ-

المجموع	المقاعد الجديدة المقترحة لمدة سنتين (غير القابلة للتجديد)	المقاعد الدائمة الجديدة المقترحة	المقاعد الدائمة (المستمرة)	عدد الدول	المنطقة الإقليمية
٦	٤	٢	٠	٥٣	أفريقيا
٦	٢	٢	١	٥٦	آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
٦	٢	١	٢	٤٧	أوروبا
٦	٤	١	١	٣٥	الأمريكتان
٢٤	١٣	٦	٠	١٩١	مجموع النموذج ألف

المصدر : مذكرة الأمين العام ، الدورة التاسعة والخمسون البند ٥٥ من جدول الأعمال

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية ٢٠٠٥ ص ٩٢ [www.un.org/secureworld](http://www.un.org/secureworld)

ويقضي النموذج باء بعدم إنشاء أي مقاعد دائمة جديدة، ولكن بإنشاء فئة جديدة من ثمانى مقاعد قابلة التجدد مدتها ٤ سنوات ومقدار جديد غير دائم مدته سنتان (وغير قابل للتجدد)، مع تقسيم هذه المقاعد على المناطق الإقليمية الرئيسية كما يلي:

#### نموذج -ب-

المجموع	المقاعد الجديدة لمدة سنتين (غير القابلة للتجديد)	المقاعد المقترحة القابلة للتجدد التي مدتها ٤ سنوات	المقاعد الدائمة (المستمرة)	عدد الدول	المنطقة الإقليمية
٦	٤	٢	صفر	٥٣	أفريقيا
٦	٢	٢	١	٥٦	آسيا والمحيط الهادئ
٦	١	٢	٢	٤٧	أوروبا
٦	٣	٢	١	٣٥	الأمريكتان
٢٤	١١	٨	٠	١٩١	مجموع النموذج باء

المصدر : مذكرة الأمين العام ، الدورة التاسعة والخمسون البند ٥٥ من جدول الأعمال

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية ٢٠٠٥ ص ٩٢ [www.un.org/secureworld](http://www.un.org/secureworld)

على مثل محاولات هذا التوظيف السياسي لمجلس الأمن، الذي انتهى إلى تحبيده بسبب الخلاف على مستوى المصالح بين مكوناته الفاعلة.

ان رؤية أصلاح مجلس الأمن كما يرى دعاته يكون بزيادة أعضاء هذا المجلس فهناك اقتراحات عديدة وعل اهمها<sup>(١)</sup>:

**الخيار الأول:** ويعرف بصيغة  $5+5+5+3+2+1+4$  ويدور حول إضافة خمسة مقاعد دائمة يخصص اثنان منها لقوى ذات وزن عالمي ،اما الثلاثة الباقية فتختص لقوى إقليمية تمثل القارات الثلاث افريقيا وآسيا و أمريكا اللاتينية ، بحيث تختص كل قارة بمقدار دائم واحد وتضاف خمس مقاعد غير دائمة أخرى يتم شعب بالتناوب.

**الخيار الثاني:** ويعرف بصيغة  $4+2+3+3+1+1$  ويتمثل في منح المانيا واليابان مقعدان دائمين من دون فتو وثلاث مقاعد شبه دائمة تختار على اساس اقليمي وتختص للقارات الثلاث افريقيا وآسيا و أمريكا اللاتينية ومقدار واحد يختص لقوة ذات وزن عالمي يتم شغله بالأقتراع العام من جانب الدول الأعضاء فضلاً عن اربع مقاعد غير دائمة يتم شغلها بالتناوب على وفق النظام المعمول به حالياً.

**الخيار الثالث:** ويعرف بصيغة  $2+2+2+6+2$  ويختلف عن الخيار الثاني في تخصيصه مقعدان شبه دائم لكل من القارات الثلاث افريقيا وآسيا و أمريكا اللاتينية ومقعدان يتم شغليهما على اساس عالمي من قائمة محددة من الدول يتم تسميتها على اسس موضوعية.

**الخيار الرابع:** ويعرف بصيغة  $5+5+5+5+5+5$  المعدلة ويقضي بإضافة خمسة مقاعد دائمة فقط يتم شغلها جب بالتناوب بحيث يشغل اثنان منها على وفق المعايير العالمية وثلاثة على وفق المعايير الإقليمية وعلى اسس مقدار واحد لكل من القارات الثلاث افريقيا وآسيا و أمريكا اللاتينية وتعديل الميثاق للنص على اسماء الدول التي يمكن ان تتناوب هذه المقاعد ، ناهيك عن خمسة مقاعد غير دائمة يتم تناوبها على وفق للنظام المعمول به حالياً.

كما هناك اقتراح اخر قدمه للأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي عنان عام ٢٠٠٥ و هو النموذجان (ألف وباء) (انظر الجدول أ و ب ) كلاهما يقضيان بتوزيع المقاعد بين أربع مناطق إقليمية رئيسة تحدد على النحو التالي: "افريقيا" و "آسيا ومنطقة المحيط الهادئ" ، و "أوروبا" ، و "الأمريكتان" و يبع هذا الوصف مفيداً في الوصول إلى أحكام بشأن تكوين مجلس الأمن وتنفيذها، ولكن لم تقدم له

(١) حسن نافعة، العرب وإصلاح مجلس الأمن ، المصدر السابق ، ص ١١٧ .

ان الإصلاح كما يذكره الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان بالنسبة لمجلس الأمن يجب أن يحقق المبادئ الآتية<sup>(١)</sup>:

(ا) ينبغي، تتفيداً لل المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة، أن يترتب على هذا الإصلاح أن يشارك في اتخاذ القرار من يقمن أكبر المساهمات في الأمم المتحدة، مالياً وعسكرياً ودبلوماسياً، ولاسيما من حيث المساهمات في الميزانيات المقررة للأمم المتحدة، والمشاركة في عمليات السلام ، والمساهمات في الأنشطة التطوعية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال الأمن والتنمية، والأنشطة الدبلوماسية المضطلع بها دعماً لأهداف الأمم المتحدة. وينبغي فيما يتعلق بالبلدان المتقدمة النمو أن يكون من بين المعايير المهمة للمساعدة بلوغ المستوى المتقدم عليه دولياً الذي يجب أن تبلغه الساهمة في المساعدة الإنمائية الرسمية .

(ب) أن يؤدي إلى مشاركة البلدان الأكثر تمثيلاً لقاعدة الأوسع من الأعضاء، وخاصة من العالم النامي، في عملية اتخاذ القرار.

(ج) لا يؤدي إلى إضعاف فعالية مجلس الأمن.

(د) أن يزيد من الطابع الديمقراطي للمجلس وأن يجعله أكثر خصوصاً للمساعدة. لهذا فإن اصلاح مجلس الأمن سوف يرتبط بموافقة الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي تؤيد إلى حد ما انضمام اليابان والمانيا ومصر إلى مجلس الأمن ، وذلك بسبب التحالفات الاستراتيجية فيما بينهما ، فضلاً عن القدرة المالية التي تتمتع بها الدولتين ، كما ان مصر أهمية كبيرة ، فهي تمثل العالم العربي والإسلامي وقارة افريقيا ، اذ تشتهر الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الدول المرشحة ان لا تخرج عن مسار السياسة الأمريكية<sup>(٢)</sup>.

وفي ضوء ذلك قد نتساءل ومن وجه نظر أكاديمية ، هل ان هذه الرؤى والمقترنات المطروحة سائمة لاصلاح الامم المتحدة والتي يمكن ان تعكس على اصلاح الاختلالات التي يعاني منها النظام الدولي؟.

وعليه فاننا بحاجة لدراسة المقترنات الأخرى المطروحة لنصل الى النتيجة المتواحة منها.

<sup>(١)</sup> علا عن : مذكرة الأمين العام ، الدورة التاسعة والخمسون البند ٥٥ من جدول الأعمال متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية ٢٠٠٥ [www.un.org/secureworld](http://www.un.org/secureworld)

<sup>(٢)</sup> نظر بالتفصيل سعيد اللاؤندي ،وفاة الأمم المتحدة:أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية (القاهرة:نهضة مصر للطباعة والتوزيع، ٢٠٠٤) ص ٢٤٣-٢٨٠. وقارن : عبد الرحمن عبد العال، مصر وقضية اصلاح الأمم المتحدة «مجلة السياسة» العدد (١٤٢) (القاهرة : مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠٠٠)، ص ١٤٢-١٤٥.

## ثانياً : اصلاح الجمعية العامة للأمم المتحدة

ان اطروحة اصلاح الجمعية العامة تتطلب من ان اصلاح النظام الدولي يمكن ان يتم عن طريق تبني اصلاحات جوهرية حقيقة في المنظمة الدولية ، ولاسيما فيما يتعلق باعادة النظر في الصلاحيات الممنوحة لمجلس الامن ومقارنتها مع صلاحيات الجمعية العامة للأمم المتحدة . فهناك فرق شاسع بين الصلاحيات الممنوحة لكل جهاز من هذه الاجهزة، لذلك من المنطقي ان تتقى الصلاحيات الاساسية التي يتمتع بها مجلس الامن مثل فرض العقوبات او الموافقة على اجراء عمل عسكري الى الجمعية العامة لمناقشتها من قبل رؤساء الدول ومن ثم يتم التصويت عليها<sup>(١)</sup> ، او يتم تمكين الجمعية العامة من ممارسة رقابة سياسية فعلية على مجلس الامن ، اذ يصبح للجمعية العامة صلاحية مناقشة وتوصية واصدار ماتراه من توصيات على قرارات مجلس الامن وتقديره الدوري<sup>(٢)</sup> لتجنب ما حدث من اخطاء واجراءات غير مسؤولة اضرت بسمعة المنظمة الدولية.

تطبيق هذه الاطروحة يستند الى العديد من المبررات ، واهمها:

١. ان الوضع الدولي الذي نشا عقب احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ جعل العالم يدخل في أزمة رعب خطيرة نتيجة التدخلات الامريكية غير المبررة في الشؤون الداخلية للدول بحجة محاربة ما يسمى بـ"الارهاب" ، فهذا الامر يعد خطيراً جداً ، لأن الولايات المتحدة الامريكية التي تمتلك مقعد دائم في مجلس الامن وحق النقض تحاول ان تتدخل في الشؤون الداخلية للدول بعيداً عن تدخلات هذه المنظمة بحجة فرض النظام الديمقراطي ومحاربة الارهاب . وهذا يتناقض مع ميثاق الامم المتحدة، فأنظمة الحكم هي شأن داخلي لا يحق لأية دولة اخرى ان تتدخل فيه ، مما عبر عن أزمة حقيقة تعيّن النظام الدولي وفي ظل عجز حكومات دول العالم عن الوقوف بوجه الولايات المتحدة الامريكية واقتراح حلول ناجحة لحل ازمة الامم المتحدة التي ادت الى حدوث ازمات متعددة ومتكررة في النظام الدولي.

(١) ان هذا الاتجاه توّزّع غالبيّة دول العالم الثالث ، ولاسيما دول حركة عدم الانحياز ، والتي اكّدت في مؤتمرها الخامس عشر في مصر ١٦-١٧ تموز ٢٠٠٩ على ضرورة "تشييّط عمل الجمعية العامة ، نظرًا لنورها المركزي ووضعها باعتبارها الهيئة الرئيسيّة للمناقشات وصنع السياسات والجهاز الممثل للأمم المتحدة" كما اكّد رؤساء حكومات دول حركة عدم الانحياز على "ضرورة ان يأخذ مجلس الامن وتصوّره كاملة توصيات الجمعية العامة بشأن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين وفقاً للمادة (٢) من الميثاق . كما اكّدوا على ضرورة تشييّط دور الجمعية العامة للأمم المتحدة ، المصدر : تقرير : مؤتمر القمة الخامس عشر لرؤساء وheads of governments (٢) حسن نافعه ، الامم المتحدة في نصف قرن .. ، المصدر السابق ، ص ٤٦ .

(٢) NAM2009/FD/DOC.1 ( مصدر : تموز ٢٠٠٩ ) .

٢. استخدام مجلس الامن ضد شعوب وحكومات دول عالم الجنوب ، مما يؤدي بالنتيجة الى بقائها على حالها مختلفة و بعيدة عن حركة الفعل الدولية ، مما قد يؤدي الى نتائج فعل عكسية

٣. ان الامم المتحدة وبمجلس امنها الحالي تعمل وفق سياسة الكيل بمكيالين في التعامل مع القضايا المطروحة ، وتحديداً فيما يتعلق بموضوع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التي تعاملت وما زالت مع الدول الكبرى بصيغه واطر مختلفة عن ما تعاملت به مع العراق ولبيبا وايران وغيرها من الدول الأخرى ، وهذا يرجع الى القصور في واجبات هذه المنظمة ، بهذه المنظمة تنفذ رغبات الدول الكبرى ، ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية واعضاء مجلس الامن الدائمون في تعاملها مع ملفات نزع اسلحة الدمار الشامل ، وهذا واضح عن طريق تعاملها مع البرنامج النووي الاسرائيلي ، فليس لها الحق في أن تتحقق في موضوع البرنامج النووي الاسرائيلي ، وهذا الامر تدعمه الولايات المتحدة الامريكية بحجة بقاء الغموض حول هذا البرنامج يعزز من نظرية الرعب الاسرائيلية ، فضلاً عن انه يعزز من امن اسرائيل التي لا تحترم المواثيق وقرارات الامم المتحدة التي صدرت بشأنها<sup>(١)</sup> فضلاً عن ذلك عجز محكمة العدل الدولية عن اصدار قرار ضد رؤساء دول كالرئيس الامريكي السابق جورج بوش الابن الذي هو متهم بارتكابه جرائم حرب في العراق ، ضد حكومات اسرائيل التي ترتكب جرائم متكررة ضد الشعب الفلسطيني ، واصدارها قرارات ضد رؤساء الدول الضعيفة مثل الرئيس السوداني . لهذا فالاصلاح على وفق هذا المقترن ممكن ان يصح الخلل في النظام الدولي .

٤. ان العديد من دول العالم تؤيد هذه الاطروحة استناداً الى ما يمكن ان تتحققه من منفعة كبيرة يمكن ان تصبح بعض الاختلالات التي يعاني منها النظام الدولي الجديد القائم على القطبية الاحادية ، التي افرزت كثير من المشكلات مثل الارهاب وانهيار الاسواق العالمية نتيجة الازمة المالية في الولايات المتحدة الامريكية، فضلاً عن احتكار الولايات

<sup>(١)</sup> القوى النووية في العالم حسب احصائيات معهد سيري لعام ٢٠٠٨ وصنّلت مخزوناتها من الاسلحة الاستراتيجية الى ارقام تكتويات المتحدة تمتلك ٣٥٧٥ رأس حربي استراتيجي وروسيا ٣١١٣ والمملكة المتحدة ١٨٥ وفرنسا ٣٤٨ والصين ١٦١ رأس تكتوي وباكستان واسرائيل فان مخزوناتها منشورة بشكل جزئي فقط وليس كاملاً. للاستزادة انتظر : شانون ن. كايل وآخرون ، ترجمة عمر الابوبي وآخرون (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨) من ص ٥٨٢-٥٨٣.

المتحدة الأمريكية وسائل القوة والقدرة لوحدها فقط ، لهذا فان مصلحة دول العالم هو يكون هنالك حل جوهرى لمسألة انفراد الولايات المتحدة الأمريكية .

### ثالثاً: الأصلاحات الأخرى في منظمة الأمم المتحدة

كما هو معلوم هنالك مقترنات اصلاح بميثاق الأمم المتحدة وبعض اجهزة الأمم المتحدة الأخرى ولعل من اهم القضايا المطروحة هي اعادة النظر في المبادئ والقواعد الأساسية العامة المنصوص عليها في الميثاق لازالة ما يكتنفها من غموض او تحديث بعضها بما يتاسب مع التحولات التي طرأت على العلاقات الدولية في جميع المجالات او لوضع حد للتفسيرات المتعارضة التي تحاول تطبيق النصوص لخدمة اهداف ومطامح واجندات خاصة ، ومن بين اهم القواعد والمبادئ العامة التي تحتاج الى مراجعة مثل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والدفاع الشرعي عن النفس وحق تغيير المصير<sup>(١)</sup>.

كما هنالك دعوات لأعادة تشكيل الوعاء التنظيمي للأمم المتحدة للتخلص من الأجهزة والفرع التي تجاوزها الواقع مثل مجلس الوصاية ، فضلاً عن ذلك يجب أعادة تحديد العلاقة بين الأجهزة والفرع على الرئيسة المشاركة في عملية صنع القرار داخل الأمم المتحدة بما يضمن مزيداً من الشفافية والمساءلة والديمقراطية في اطار من الفصل والتوازن بين السلطات ، ناهيك عن وجود دعوات لأعادة وترتيب العلاقة بين الأمم المتحدة بوصفها التجسيد المعاصر للتنظيم العالمي الشامل في مرحلة العولمة والمنظمات الدولية الأخرى بما فيها مؤسسات المجتمع المدني العالمي ، والاكثر من ذلك يجب وضع نظام جديد لتمويل وإدارة الأنشطة المختلفة حتى يصبح للأمم المتحدة مواردتها الذاتية التي تمكنا من النأي بنفسها عن اي ضغوط من الدول المملوكة لأنشطتها<sup>(٢)</sup>.

لهذا جاء التقرير المقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة السابق (كوفي عنان) يصب في تلك الألفة الذكر ، ولاسيما بعد ان حاولت بعض الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية تجاوز المنصة الدولية والأنفراد بقراراتها ، فقد ذكر الأمين العام في تقريره عام ٢٠٠٥ "إن جهداً كبيراً بهذا الحجم إصلاح إداري واسع بقدر عمقه - إنما هو السبيل الوحيد أمامنا لتهيئة الأمانة العامة تمهيداً تامة لـ جميع ولاياتها فتستخدم موارد دولها الأعضاء بحكمة وتحمل المسئولية الكاملة عنها وتحوز المجتمع العالمي بنطاقه الأوسع".<sup>(٣)</sup>

(١) حسن نافعة ، العرب وإصلاح مجلس الأمن ، المصدر السابق ، ص ١١٠-١١١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الأمم المتحدة ، التقارير ومواد مرجعية في اصلاح الأمم المتحدة ، ٢٠٠٦

الاصلاحات الادارية ومن جملة ما أشار إليه التقرير المقدم للأمين العام للأمم المتحدة من الفريق الرفيع المستوى هي<sup>(١)</sup>:

١. يتبغى أن ينشأ مجلس الأمن، متصرفاً بموجب المادة ٢٩ من ميثاق الأمم المتحدة وبعد التشاور مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة لبناء السلام وأن تتمثل المهام الرئيسية للجنة ببناء السلام في تحديد البلدان التي تمر بفترات عصبية وتواجهه خطر الانزلاق إلى انهيار بناء الدولة فيها، والقيام بالاشتراك مع الحكومة الوطنية بتنظيم مساعدة سباقية في منع هذا الخطر من حدوثه ، والمساعدة في تخطيط عمليات الانتقال بين الصراع وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، والقيام على وجه خاص بحشد جهود المجتمع الدولي للمشاركة في بناء السلام بعد انتهاء الصراع وبالبقاء على هذه الجهود أطول مدة تدعو إليها الحاجة ، وأن تراعي في التكوين الدقيق للجنة بناء السلام ونظامها الداخلي وتسلسلها الإداري، وهي أمور سيلزم البت فيها، المبادئ التوجيهية الآتية:

(أ) أن تكون لجنة بناء السلام صغيرة الحجم بشكل معقول.

(ب) أن تجتمع في أشكال مختلفة، للنظر في مسائل السياسة العامة وكذلك في استراتيجيات كل بلد على حدة.

(ج) أن يرأسها لمدة لا تقل عن عام وربما أكثر من عام عضو يوافق عليه مجلس الأمن.

(د) أن يمثل فيها، إلى جانب مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

<http://www.un.org/arabic/reform/investing-in-un.html>

٢) نقلًا عن : الأمم المتحدة، تقرير الفريق رفيع المستوى للأمين العام ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ رقم الوثيقة A/59/565 .  
وفي كلمة الأمين العام للأمم المتحدة السابقة أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أوضح “أنتنا نواجه لحظة حاسمة فيما يتعلق بالأمم المتحدة، ولا سيما التطلع الوارد في الميثاق إلى توفير الأمن الجماعي للجميع. ووجهت الانتباه إلى العلاقات العميقه فيما بين الدول الأعضاء بشأن طبيعة التهديدات التي تواجهها ومدى ملاعنة استعمال القوة من أجل التصدي لتلك التهديدات، ودعوت الدول الأعضاء إلى قبول التحدي المتمثل في زيادة فعالية الأمم المتحدة. واختتمت كلمتي بالإعلان عن اعتزامي الدعوة إلى تشكيل فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة ترويدي بوجهة نظر مشتركة وشاملة بشأن طريق المستقبل فيما يتعلق بالمسائل الخطيرة. فطلب الأمين العام للأمم المتحدة إلى أئند بنياراشون رئيس الوزراء السابق لتايلاند، أن يترأس الفريق الرفيع المستوى المعنى بالتهديدات والتحديات والتغير، الذي ضم الشخصيات البارزة التالية من جميع أنحاء العالم الذين يمثلون نطاقاً عريضاً من الخبرة والخبرة الفنية وهم: روبير بادنتير (فرنسا)، خوانيو كليمونته بابينا سواريس (البرازيل)، غزو هارليم بروتنلاند (البروچ)، ماري تشينوري - هيس (غانـا)، خاريث إيفنز (استراليا)، ديفيد هاتاي (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، إبريكه إيفيسـيسـاسـ (أوروـغـواـيـ)، عمـرو مـوسـىـ (مـصـرـ)، سـاتـيشـ نـامـبـيـارـ (ـالـهـنـدـ)، سـادـاـكـوـ أوـغـاتـاـ (ـالـيـابـانـ)، إـيفـجيـنيـ بـيـساـكـوفـ (ـالـاـتـحـادـ الـرـوـسـيـ)، تـشـيانـ تـشـيـتشـنـ (ـالـصـيـنـ)، سـالـمـ أـحـمـدـ سـالـمـ (ـجـمـهـورـيـةـ تـقـرـيـباـ الـمـتـحـدـةـ)، نـفـيسـ صـادـقـ (ـپـاـکـسـتـانـ)، رـسـتـ سـكـوـرـوـفـ (ـالـوـلـاـتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ). المصدر نفسه .

- (ه) أن يدعى إلى الحضور فيها ممثلو وطنيون للبلد محل النظر.
- (و) أن يمثل في اجتماعاتها المدير العام لصندوق النقد الدولي ورئيس البنك الدولي، وعند الاقتضاء، رؤساء مصارف التنمية الإقليمية، بمسؤولين كبار مناسبين.
- (ز) أن يدعى إلى المشاركة في مداولاتها ممثلو البلدان المانحة الرئيسية، وكذلك ممثلو البلدان الرئيسة المساهمة بقوات عندما تكون مشاركتهم مناسبة.
- (ح) أن يدعى إلى المشاركة في مداولاتها ممثلو المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية عندما تكون هذه المنظمات ذات نشاط فعلي في البلد المعنى.

## ٢. المنظمات الإقليمية:

في ما يتعلق بالمنظمات الإقليمية<sup>(١)</sup> فقد قدم التقرير مجموعة من الرؤى ولعل أهمها:

(أ) أن يتم توسيع نطاق التشاور والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ويمكن إضفاء صفة رسمية على هذا التشاور ، عبر التعاون في اتفاق يغطي مسائل من قبيل اجتماعات رؤساء المنظمات، وزيادة تواتر تبادل المعلومات والإذار المبكر ، والتدريب المشترك للموظفين المدنيين والعسكريين ، وتبادل الأفراد داخل عمليات السلام.

(ب) أن تلتزم البلدان المانحة، في حالة القدرات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية، بعملية دعم متواصل لبناء السلام تمتد ١٠ سنوات، ضمن الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي.

## ٣. المجلس الاقتصادي والاجتماعي<sup>(٢)</sup>

ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي القيام بدور قيادي في مجال وضع القواعد التنظيمية والتحليل في وقت يكثر فيه النقاش حول أسباب التهديدات الكثيرة التي نواجهها وما بين تلك التهديدات من روابط. وتحقيقاً لهذه الغاية ينبغي أن ينشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة معنية بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية للتهديدات الأمنية.

## ٤. الأمانة العامة

وفيما يتعلق بالأمانة العامة فقد قدم التقرير المقترنات الآتية<sup>(٣)</sup> :

لمساعدة الأمين العام، ينبغي إنشاء منصب إضافي لنائب الأمين العام يكون شاغله مسؤولاً عن شؤون السلام والأمن و ينبعى تزويد الأمين العام بما يحتاجه من موارد لأداء مهام منصبه على

<sup>(١)</sup> نقلًا عن: الأمم المتحدة، تقرير الفريق رفع المستوى للأمين العام ، المصدر السابق.

<sup>(٢)</sup> نقلًا عن: المصدر نفسه.

<sup>(٣)</sup> نقلًا عن: المصدر نفسه.

لوجه المناسب وبالسلطة التي تمكّنها من إدارة موظفيه وغيرهم من الموارد على أفضل وجه يراه شيئاً، للوفاء بالاحتاجات المحددة في هذا التقرير، ويوصي الفريق بما يلي:

(١) أن تعيد الدول الأعضاء النظر في الصلة بين الجمعية العامة والأمانة العامة بهدف زيادة السرعة الممنوعة للأمين العام في إدارة موظفيه زيادة كبيرة، رهنا على الدوام بمسؤوليته أمام الجمعية العامة.

(٢) أن تتفذ الآن دون مزيد من التأخير مقترنات الأمين العام المتعلقة بإصلاح الموارد البشرية على الأقل بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ تنفيذاً كاملاً<sup>(١)</sup>.

(٣) أن تجري، مرة واحدة، عملية استعراض للموظفين واستبدالهم، بسبيل منها التقاعد المبكر، لتسان اعتماد الأمانة العامة على أشخاص مناسبين لأداء المهام المستندة إليها، بما فيها مهام الوساطة ودعم بناء السلام، ومهام مكتب نائب الأمين العام لشؤون السلام والأمن. وينبغي أن توفر الدول الأعضاء التمويل لهذا الاستبدال بوصفه استثماراً طويلاً الأجل مجدياً من حيث التكلفة؛

(٤) أن تؤثر للأمين العام على الفور ٦٠ وظيفة، أي أقل من ١ في المائة من مجموع وظائف الأمانة العامة، لغرض إنشاء كامل القدرة الإضافية للأمانة العامة المقترنة في هذا التقرير.

#### حق الأمم المتحدة

تعديل للمادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة فأن الإصلاح المقترن لمجلس الأمن يتطلب (زيادة الأعضاء فضلاً عن تعديل نظام التصويت)، وكذلك حذف الفصل الثالث عشر ("مجلس التالية")، وحذف المادة ٤٧ ("لجنة أركان الحرب")، وكل إشارة إلى هذه الهيئة في المواد ٢٦ و ٤٦، وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تلتزم مجدداً بمقاصد الميثاق ومبادئه ويتقىدها بعزم وأن توفر إلى جانب الإرادة السياسية ما يلزم من موارد. والقيادة المخلصة داخل الدول وبينها أسلوب الوحيد إلى تحقيق الأمن الجماعي الفعال للقرن الحادي والعشرين وصوغ مستقبل آمن في آن معاً.

الإصلاحات المالية : مما لا شك فيه أن غالبية الدول الأعضاء تؤيد اجراء اصلاح مالي في سلسلة لاسيما بعد زيادة الإنفاق غير المقتنن والفضائح المالية التي ارتبطت ببرنامج النفط مقابل

مذكرة حول هذه المقترنات انظر بالتفصيل المجموعة الأولى في عام ١٩٩٧ رقم الوثيقة A/51/950 متاح على الوقع :  
اما المجموعة الثانية فقد كانت في عام ٢٠٠٢ رقم http://daccess-ods.un.org/TMP/115887.196734547  
متاح على الموقع : http://daccess-ods.un.org/TMP/3630758.82196426.html

الغذاء ، فالأمم المتحدة تعاني من أزمة مالية مستمرة ، وإن هذه الأزمة بدأت في ستينيات من القرن الماضي وما تزال مستمرة ، نتيجة القصور والخلل في سياسات التمويل والاتفاق<sup>(١)</sup> ، فقد ارتكب ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة منذ أن نشأ الخلل المالي في ستينيات القرن الماضي أوائل أربعينيات في عام ١٩٦٤ مذكرة أشار فيها إلى " تواجه الأمم المتحدة أزمة مالية ودستورية بحلها ، هذا لو أردت المنظمة أن تواصل العمل كجهاز فعال ، ولا يمكن تجاهل الميثاق ، ولا يمكن للأمين أن يهتز ولابد من الوفاء بالالتزامات ، ولابد من دفع الفواتير "<sup>(٢)</sup>.

كانت ميزانية الأمم المتحدة العادية في فترات سابقة تبلغ ١٠.٣ مليار دولار سنويا بينما الميزانية العسكرية العالمية تبلغ ٨٠٠ بليون دولار سنويا ، كما أن ميزانية مجلس التعليم في مدينة نيويورك تتجاوز ميزانية المنظمة الدولية برمتها<sup>(٣)</sup> ، يضاف إلى ذلك أن تأخر تسديد الدول الاعضاء التزاماتها المالية أثر وبشكل مباشر في عمل المنظمة إذ بلغت المستحقات على الولايات المتحدة حتى عام ٢٠٠٥ إلى ٣٨٪ من مجموع المستحقات على الدول الاعضاء اي ٦٩٠.٩ مليون دولار والتي حصلت نسبتها تقدر بـ ٢٢٪ من ميزانية الأمم المتحدة اي ما يقارب ٤٣٩.٦ مليون دولار<sup>(٤)</sup>. الذي دفع إلى المطالبة باصلاح نظام الميزانية ودفع المستحقات المالية المتراكمة على الدول لأن يؤثر سلبا على عمل المنظمة الدولية ، وكان اتجاه الاصلاح في ذلك الوقت يتوجه إلى ضرورة اصلاح مالي فضلا عن الاداري.

اما ميزانية الأمم المتحدة في الوقت الحاضر فقد أشار مندوب الولايات المتحدة في المنظمة للإصلاح جوزيف ام. تورسيلا في ٢٩ ايلول ٢٠١١ الى ان ميزانية الأمم المتحدة قد نمت بشكل كبير جدا من ٢٠.٦ مليار دولار للمدة ٢٠٠٢-٢٠٠١ إلى ٥٠.٤ مليار دولار في ٢٠١٠-٢٠١١ وهذه النمو في الميزانية فاق النمو في ميزانيات جميع الدول الاعضاء تقريبا في المنظمة ، وأشار إلى الأسباب التي أدت إلى نمو ميزانية الأمم المتحدة هو زيادة عدد الوظائف التي نمت

<sup>(١)</sup> حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن .... المصدر السابق ، ص ٤١٧ .

<sup>(٢)</sup> منظمة الأمم المتحدة ، الفصل الخامس : هل تستحق هيئة الأمم المتحدة ما ينفق عليها من أموال ، متاح على الموقع [www.un.org/arabic/geninfo/ir/ch5/ch5-txthtm](http://www.un.org/arabic/geninfo/ir/ch5/ch5-txthtm)

<sup>(٣)</sup> المصدر نفسه.

Blanchfield, United Nation Reform: U.S. Policy and International Perspectives. CRS Report, January 22, 2007 .P.P.1.Available at: <http://www.fas.org/sgp/crs/row/RL33848.pdf>

كثير من ٨٩٨٩ في المدة ٢٠٠١-٢٠٠٠ إلى ١٠٣٧ في المدة ٢٠١١-٢٠١٠ ، مما يستدعي سلطجه عاجله لهذه المسألة التي تؤثر بشكل كبير على واقع وعمل المنظمة على حد قوله<sup>(١)</sup>.

اما رؤية الامين العام الحالي بان كي مون حول موضوع اصلاح منظمة الامم المتحدة فقد شخص في عام ٢٠١٠ مجموعة من المقترنات ولعل اهمها<sup>(٢)</sup>:

١. اصلاح الادارة العامة والامانة العامة.

٢. اصلاح الميزانية من خلال تقديم كشوفات مالية من قبل اجهزة المنظمة والهيئات التابعة لها، كما اقترح الامين العام بان كي مون خفض ميزانية المنظمة الدولية اذ اشار الى " علينا ان نكون واقعيين بشأن المناخ الاقتصادي الحالي ، حتى الدول الاغنى من العالم تشد احزمتها وتقلص ميزانيتها"<sup>(٣)</sup>.

٣. اصلاح مجلس الامن ، من خلال توسيعة اعضاء مجلس الامن.

٤. ضرورة واستمرار برنامج الامم المتحدة الانمائي لتحقيق غاياته.

ان كل هذه الرؤى والمقترنات حول اصلاح الامم المتحدة لا ترتقي الى مستويات عدتها مقترنات اصلاح بقدر ما هي مقترنات شكلية تطيل من عمر المنظمة الدولية وتبيّنها على وضعها الحالي ، عاجزة عن تحقيق رؤى وتطبعات دول العالم الثالث (عالم الجنوب) التي تعد من اكثر دول العالم شرّا بقرارات هذه المنظمة واجهزتها لاسيما مجلس الامن ، لهذا فان مقترن اصلاح مجلس الامن غير مجدي ، فضلا عن ذلك ان المقترنات الاخرى حول الاصلاح قد لا تجدي نفعا ولا تحقق اللائدة المرجوة ، نتيجة تسلط الدول الكبرى على هذه المنظمة واحتفاظها بـ " الفيتو " على كل قرار يمكن ان يعارض سياساتها ومصالحها.

<sup>(١)</sup>Ambassador Joseph M Torsella, U.S. Representative for Management and Reform to the UN Nations, to the Fifth Committee on the UN Budget, U.S. Mission to the United Nations , New York, NY , September 29, 2011, Available

<http://usun.state.gov/briefing/statements/2011/c45081.htm>

<sup>(٢)</sup> Lusia Blanchfield, OP.Cit .P.P. 6-7.

لَا عَنْ صِحَّةِ الْقَدْسِ، اذار ٢٠١١، مُتَابَعٌ عَلَى الْمُوَقَّعِ [www.alquds.com/news/article/view/id/2473](http://www.alquds.com/news/article/view/id/2473)

### المحور الثالث: الرؤية الأمريكية للأصلاح

تختلف الرؤى الدولية حول أصلاح منظمة الأمم المتحدة تبعاً لمصالح الدول فرؤى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة المهيمنة على النظام الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي تختلف بطبيعة الحال عن رؤية الصين وروسيا للأصلاح وغيرها من الدول<sup>(١)</sup>.

تشهد منظمة الأمم المتحدة حالة من القلق قلما شهدتها في تاريخها منذ نشوئها عام ١٩٤٥ فقد كان للولايات المتحدة دور كبير في تأسيس منظمة الأمم المتحدة ، وقد اسهمت عوامل عده في ابراز فاعلية الدور الأمريكي في تأسيس هذه المنظمة منها الحياد الذي هيئ لها فرصة التخطيط المتأني لمراحل ما بعد الحرب العالمية الثانية فضلاً عن أدراك غالبية الدول الفاعلة في النظام الدولي إنذاك الدور الحتمي والمؤثر للولايات المتحدة لهذا لم يكن من المصادفة أن يكون اعلن تأسيس المنظمة الدولية في واشنطن في يناير ١٩٤٢ ، وان يتم عقد المؤتمر التأسيسي المنشأ للامم المتحدة في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ ، ولهذا فقد أصبحت مدينة نيويورك هي المقر الدائم لمنظمة الأمم المتحدة ، يضاف إلى ذلك أيضاً فقد عملت الولايات المتحدة على تفعيل نشاط الكثير من المنظمات الإقليمية للبدء في تشكيل منظمة جديدة<sup>(٢)</sup> وحتى هذا اليوم ما زالت الولايات المتحدة تؤثر في عمل المنظمة الدولية لا سيما بعد تهديد المندوب الأمريكي السابق لدى هذه المنظمة الدولية جون بولتون بوقف دفع المستحقات الأمريكية للامم المتحدة اذا لم تأتى الاصدارات على ما يطمح إليه.

وتمثل مستحقات الولايات المتحدة ٢٢% من موازنة الأمم المتحدة، مما دفع بالامين العام السابق للمنظمة كوفي عنان الى تحذير الدول الاعضاء من مخاطر هذا الوضع الذي سيؤثر تأثيراً كبيراً في عمل المنظمة الدولية، وقد اعلن جون بولتون عزمه علىمواصلة المساعي الرامية الى اعادة هيكلة المنظمة الدولية بعد انتقاداته المستمرة لها منذ مدة طويلة، كما اكد انه سيسعى للحصول على ضمانات كي يشغل الاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الامن مناصب في مجلس جديد لحقوق الانسان يحل محل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان، ولقيت مبادرة بولتون انتقادات شديدة من بعض

(١) للأستاذة حول موقف الصين من اصلاح الأمم المتحدة ينظر بالتفصيل : ورقة الموقف الصيني حول مسألة إصلاح الأمم المتحدة وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية ، ٢٠٠٥/٦/٧ متاح على الموقع : <http://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx> .  
 بالنسبة لموقف دول الاتحاد الأوروبي حول عملية الاصلاح ، فنقول الاتحاد لها اكثر من ٦١٪ من الاصوات في الجمعية العامة ونensem في ٣٨٪ من ميزانية الأمم المتحدة ، الرؤية الأوروبية للأصلاح تقوم على اصلاح الادارة وياعتقادهم ان الاصلاح الإداري ينهي من قدرة الأمم المتحدة على التطور ، المصدر : Lusia Blanchfield, OP.Cit. P16.

(٢) دحسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن ..... ، المصدر السابق ، ص من ٦٤-٥٩ وللاستاذة ينظر المصدر نفسه.

الدبلوماسيين في الأمم المتحدة والمدافعين عن حقوق الإنسان بوصفه أنه لفت إلى أن إدارة بوش تزيد سعى عدم حرمان الولايات المتحدة مرة أخرى من عضوية الهيئة الرئيسية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة عام ٢٠٠١ فضلاً عن أن الرئيس جورج بوش الابن وفريقه أعلنا موت الأمم المتحدة قبل تسييشهما وتجاوز شرعيتها أثر اعلان الحرب على العراق دون موافقتها، بالمقابل هنالك من يصور بأن سور الأمم المتحدة أصبح كبيراً بعد انتهاء الحرب الباردة.<sup>(١)</sup>

ولكن ذلك حسب رأي الأمين العام السابق للأمم المتحدة في أيلول ٢٠٠٣ لم يضعف المنظمة بقوله<sup>(٢)</sup>: إن بعض الدول تفكّر وتعتقد أنها تستطيع أن تذهب إلى الحرب بدون مجلس الأمن والأمم المتحدة، لكن الواقع يقول غير ذلك، فالذى ذهب إلى الحرب بلا أمم متحدة رجع يطلب حضور الأمم المتحدة لفترة ما بعد الحرب، وهذه سابقة وهي الفوضى ولكن لا يجب أن نتركهم هكذا بلا جواب... يجب أن نحسم نظام الأمن الجماعي، ولا نترك الأرضية والمشهد لأى طرف يجرّب فيه آراءه وتجاربه... طبعاً إذا كانت هناك أطراف لا تزيد عن تعلم معنا، فهل يمكن أن نجبرهم على احترام السيّاق؟.

الإصلاح بنظر الولايات المتحدة مختلف مما هو عليه في الصين أو الهند أو غيرها، ولكن التأثير ينبع على المنظمة الدولية من الولايات المتحدة إلى الصين، فالتأثير الأمريكي وصل إلى حد أن ست الولايات المتحدة بولتون يهدد بوقف المستحقات المالية للأمم المتحدة استناداً إلى معايير القوة الأمريكية والتمويل الكبير للمنظمة الدولية، فالولايات المتحدة تعد الممول الأول لهذه المنظمة.

وقد يطرح سؤالاً مهماً ماذا تزيد الولايات المتحدة من إصلاح الأمم المتحدة؟ بعد الحرب العالمية الثانية كانت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن متقاربة في القوة والنفوذ، أما الان فقد تغيرت صورة العالم وأصبح هناك قطباً واحداً هو الولايات المتحدة، لكن هناك دول عديدة حصلت على سلطتها ودول متوسطة تعد كبرى على الصعيد الإقليمي وتزيد دوراً أكبر في إدارة الشؤون الدولية من التي بها والمساهمة على المستوى العالمي أيضاً.

فال المشكلة مع تنامي النظام الإقليمي في مختلف أقاليم العالم لم يعد هناك سوى قطب واحد، ففي الوقت الذي تطالب به دول إقليمية كالمانيا والهند والبرازيل واليابان بتحقيق نوع من التوازن ينعكس في

<sup>(١)</sup> سعاد جاد، الأمم المتحدة بين التهبيش والتقييل بمجلة السياسة الدولية ، العدد (١٤٢) ، (القاهرة:Accentor ٢٠٠٠) ص ٢١٩.

<sup>(٢)</sup> تشرى ثارور الأمين العام المساعد للأمم المتحدة ، واشنطن علمت أن ذهابها للحرب بمفردها لا يمكنها من بناء السلام وحيدة، مجلة الشرق القطري، لأحد ٢٠٠٤/٣/٢١.

بنية هيئة الامم المتحدة، تزيد الولايات المتحدة الأمريكية ان يكون الاصلاح لمصلحتها وتنمية سياسة القطب الواحد.

ولكن وحسب المعلن فإن الولايات المتحدة الأمريكية تزيد تحقيق أصلاحات "حقيقية" فكما تذكر المسفيرة الأمريكية السابقة في الأمم المتحدة آن باترسون في ٢٤ حزيران ٢٠٠٦ "ليس هناك شك في أن الأوان قد آن لإصلاح هذه المنظمة، فالولايات المتحدة ما زالت على استعداد للمساهمة بكل طريقة ممكنة في المهمة العظيمة التي أمامنا، مهمة ستجعل الأمم المتحدة أقرب لأن تصبح المنظمة التي تصورها مؤسسوها".<sup>(١)</sup>

فالولايات المتحدة وكما يذكر أغلب سياسيوها أنها أصبحت تحرز تقدماً كبيراً في المناقشات المتعلقة بالأصلاح فكما تذكر مساعدة وزيرة الخارجية السابقة كريستن سيلفريبرغ في ٢ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥ "اننا نحرز تقدماً طيباً في مجال اصلاح الادارة والموازنة، ومن الأهمية البالغة بمكان ان نتأكد من ان برامج الأمم المتحدة ستكون خاضعة للمحاسبة، وفعالة، وان نتيقن من ان موظفي الأمم المتحدة سيصبحون متزمنين بأسمى المعايير الأخلاقية".<sup>(٢)</sup>

كما تشير الأستاذة روث وجورود (أستاذة كرسي إدوارد بيرلنج للقانون الدولي والدبلوماسية ومديرة برنامج القانون الدولي والمنظمات في كلية الدراسات الدولية المتقدمة في جامعة جونز هوبكينز بوشنطن) في ٨ أيلول ٢٠٠٥ الى انه "ينبغي على المرء الاحتراس منه في أي برنامج لإصلاح أكثر منظمات العالم شمولية هو الإفراط في طموحه محاولاً تحقيق المستحيل، فالإصلاح هو فن تحقيق الممكن، والأمم المتحدة غير مستثنية من هذه الحقيقة الأساسية. وينبغي أن تتجنب الجهود الإصلاحية، مثلها في ذلك مثل المنظمة نفسها، الوقوع في فخ الإفراط في قطع الوعود، ذلك أن قرار إصلاح مفترحاً ينوه تحت نقل ما يزدان به من مئات الوعود بهدايا ترضي الجميع سيسقط من ثلقاء نفسه تحت وطأة قتلها".<sup>(٣)</sup>

<sup>(١)</sup> آن باترسون، الولايات المتحدة تقدم اقتراحات لإصلاح الأمم المتحدة وزارة الخارجية الأمريكية ، مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية، في ٢٤ حزيران/يونيو الانترنت <http://usinfo.state.gov/utils/printpage.html>

<sup>(٢)</sup> كريستن سيلفريبرغ ، إصلاح الأمم المتحدة بند هام في أجenda الولايات المتحدة بشأن الأمم المتحدة هذا العام ، وزارة الخارجية الأمريكية ، مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية ، ٢ أيلول/سبتمبر ، ٢٠٠٥ ، <http://usinfo.state.gov> و <http://usinfo.state.gov/utils/printpage.html>

<sup>(٣)</sup> روث وجورود ، الأمم المتحدة وعملية الإصلاح ، وزارة الخارجية الأمريكية ، مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية ، ٨ أيلول/سبتمبر ، ٢٠٠٥ ، <http://usinfo.state.gov/xarchives/xmlview.html?p=washfile-arabic&y=2005&m=September&x=20050908182341> liameruoy0.748943 5

وترى الأستاذة روث وجروود أن أصلاح الأمم المتحدة جاء بناء على مجموعة تحديات وهي حقوق الإنسان ، لأن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والتي تم إنشاؤها لمراقبة تقييد الدول، تحولت على مر السنين إلى كرنفال من النقد السياسي اللازغ والنقاش المسرحي المتكلف ، فضلاً عن المسألة الأممية الشفافية والمساءلة والمحاسبة ، ناهيك عن أصلاح ملوك الموظفين مع مسألة توسيع مجلس الأمن كما ترى الأستاذة روث وجروود أن هيكلية مجلس الأمن الدولي ستظل موضوعاً للنقاش بالاهتمام الدائمين بين الدول الساعية إلى البروز السياسي الملموسة، إلا أن السماح لهذا الموضوع بأن يصبح الشرط الضروري الذي لا يمكن إصلاح الأمم المتحدة بدونه سيكون مجرد شرك وتحويل لانتباه، وذلك مشكلات واضحة في ما يتعلق بتوسيع مجلس الأمن، فمجلس أمن أكبر من المجلس الحالي سيحتاج إلى وقت أطول للتوصيل إلى القرارات، وستستغرق المناقشات فيه فترة أطول... كما أنه من المتوقع أن تتحول النزاعات بين المناطق المختلفة بشأن مكافأة المقاعد الدائمة إلى خاصية ممزقة في مجلس الأمم المتحدة، مما يحول الانتباه عن الأزمات الحقيقة.

إن الرؤية الأمريكية للإصلاح كما يشير مندوب الولايات المتحدة في المنظمة الدولية للإصلاح في سيف. أم. تورسيلا في ٢٩ ايلول ٢٠١١ إلى " إن الولايات المتحدة لا تزال تؤيد وترحب بالجهود المبذولة على خفض ميزانية الأمم المتحدة وإلى الدعوه إلى التغيير في المنظمة " واستتبع قائلاً " هناك تحفيزات على سبيل المثال في مجال خدمات المؤتمرات والغاية بعض الوظائف الشاغرة ... تعيينات تاريخية ونحن نؤيد تأييداً كاملاً تلك المبادرات "(١)

بناءً على ذلك فإن الولايات المتحدة وحسب ما هو معن ترى أن من الضروري ان يشمل الإصلاح على ما سبق الآتي (٢) :

- ١ـ. الإدارة والميزانية واصلاح الامانة العامة .
- ٢ـ. الاشراف والمسؤولية المتزايدة في هيكلية إدارة الأمم المتحدة.
- ٣ـ. مراجعة تقويضات برامج الأمم المتحدة أو المهام .
- ٤ـ. الانضباط المالي ، فالولايات المتحدة الأمريكية ترى من الضروري ان تكون عملية الإصلاح ضمن الميزانية النافذة للأمم المتحدة .

(١)Ambassador Joseph M Torsella, U.S. Representative for Management and Reform to the United Nations. Op.Cit..

(٢)Lusia Blanchfield, OP.Cit .P.P.11-13.

وعلاوة على ذلك، فقد تغير توسيع المجلس من القرارات التي يمكنه اتخاذها، في بعض الدول إلى الانضمام إليه كانت تمانع في استخدام القوة العسكرية لأي غرض، وببعضها الآخر يعارض التحالف في الحروب الأهلية على أساس سيادة الدولة، ولا تستطيع المنظمة نشر قوات حفظ سلام بدون تكليف وستصوت الدول في أحيان كثيرة بشكل ينسجم مع ما تعتبره مصلحتها القومية.

وعليه، فإن إصلاح هيكلية المجلس بشكل غير متزن قد تقع فريسة لمبدأ "العواقب غير المقصورة" وينتهي به الأمر بأن يضعف من قدرة الأمم المتحدة على اتخاذ الإجراءات، وقد تصبح إنما هي الديمقراطية القادرة على اتخاذ إجراءات فعالة، وحدها - في حالات إلحادية أخلاقية أو عملية - أقل مما هي عليه، مما يهدى إلى رفع القضايا إلى مجلس أمن يكتبه التردد في اتخاذ القرارات أو الآراء المتباينة، ومن المفارقات أن توسيع المجلس يمكن أن تؤدي إلى إضعاف الإجراءات المتعددة الأطراف، وبالتالي يجب تقييمها بـ(١) دقة.

أن الولايات المتحدة الأمريكية في مسألة الأصلاح للمنظمة الدولية تحدد سبعة أولويات:

١. إصلاح الإدارة والميزانية.
٢. إنشاء مفوضية بناء السلام.
٣. الاتفاقية الشاملة ضد الإرهاب.
٤. دعم برامج التنمية.
٥. دعم مبادرة الأمين العام بشأن إنشاء مجلس حقوق الإنسان.
٦. دعم صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية والذي تم إنشاؤه منذ فترة قصيرة.
٧. إقامة مجلس أمن دولي على وفق النهج الأمريكي ، فالولايات المتحدة متقبلة لفكرة إصلاح مجلس الأمن الدولي وتوسيعه كعنصر واحد في برنامج شامل لإصلاح الأمم المتحدة، وجاء في بيان الحقائق لوزارة الخارجية الأمريكية "نحن ننادي بنهج قائم على أساس العدالة، يجب أن يكون الأعضاء المحتملون بموجبه على أعلى درجة من الأهلية، وذلك على أساس المعايير

(١) المصدر نفسه .

(٢) بيان حقائق لوزارة الخارجية ، الولايات المتحدة تحدد سبع أولويات لإصلاح الأمم المتحدة ، واشنطن، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ ، مكتوب بـ برامج الإعلام الخارجي بـ وزارة الخارجية الأمريكية <http://digital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2005/09/20050912174752liameruoy.0.6640589.html> ، وقارن : اسامة مرتضى باقر ، الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة فترة ما بعد الحرب الباردة ، المصدر نفسه .

ص ٢٢٢-٢٢٣ .

عوامل مثل: الالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان، الحجم الاقتصادي، عدد السكان، القدرة العسكرية، المساهمات المالية إلى الأمم المتحدة، الإسهام في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، وسجلها في مكافحة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة النووية ، وفي حين أن توازن المجلس الجغرافي الكلي عامل يؤخذ بنظر الاهتمام، إلا أن الفعالية تظل المعيار لأي إصلاح.

إن معيار الاصلاح الحقيقي هو قدر مساهمة جميع الاطراف الدولية بالاصلاح ، فالكثير من الدول تتفق على ان تكون الامم المتحدة ملحاً بالسياسة الامريكية الخارجية ، اذ لابد من عملية اصلاحية شاملة تلتقي فيها الدول كافة ولا تتفرد بها الولايات المتحدة ، ان التفرد في هذا المجال يخرج الامم المتحدة عن اساس وجودها كممثل عن التنظيم الدولي ككل.

اخيراً فان الولايات المتحدة الامريكية غير مكرثة بموضوع اصلاح الامم المتحدة واصلاح اهم جزء فيها وهو مجلس الامن ، وان المواقف الدولية من الاصلاح قد تكون في الغالب متلقه على سريرة اجراء اصلاحات في الامم المتحدة ، ولكن ذلك يتطلب اجماع دولي كامل وموافقة الدول الدائمة الدستورية ، وهذا ما اكده عليه الدكتور علي التريكي بقوله "البعض يرى أنه لا بد من أن يكون هناك صراع دولي وليس عن طريق القرارات من الجمعية العامة ، بحيث أنه حتى قرارات الجمعية العامة سرقة للميثاق الحالي حتى لو وله اتخذت قرارات هناك مواد في الميثاق تشترط موافقة الدول الدائمة الدستورية بشكل أو آخر"<sup>(١)</sup> ، كما ان كثير من الدول الاوروبية هي مع زيادة بعض الاعضاء الى مجلس الامن ولكن بالصورة التي تقلب موازين القوى داخله ، كما ان هناك اقسامات كبيرة بين الدول اليابانية والاسيوية حول موضوع الاصلاح.

#### بعد الرابع: مستقبل اصلاح الأمم المتحدة

إن مسألة اصلاح الأمم المتحدة تعد من اعقد المسائل واصعبها التي قد تواجه المجتمع الدولي ، حيث الأطراف الدولية وتقطيع المصالح فيما بين الكثير منها ، فضلاً عن المنافسة الكبيرة فيما بين الدوليون ، والتي من المتوقع ان تتصاعد فيما بين الأطراف الدولية الفاعلة مثل الولايات الأمريكية التي تحاول ان تطبق وتنرض رؤيتها في الاصلاح انطلاقاً من مقومات القوة والقدرة

التي تتوافر عليها والصين والأتحاد الأوروبي واليابان ، مع زيادة المشكلات في دول عالم الجنوب ، -  
الأمور من شأنها ان تطرح تساؤلات حول مستقبل الأمم المتحدة .  
لذا يمكن دراسة مستقبل الأمم المتحدة من خلال احتمالات ، فلاشك أن دراسة أي مشكلة من مشكل  
العلاقات الدولية لا تكتمل بدون أعطاءها نظرة مستقبلية .

ومثل ما هو متعارف عليه فان "دراسة المستقبل ليست قراءة كف أو طالع، بل أن دراسة المستقبل -  
هي إلا عملية بحث علمي في مجال ما، تبدأ من الماضي وتدرس الحاضر بعناية لاستبصار آفاق  
واتجاهات المستقبل وعوامل التغير فيه بشكل كلي"<sup>(١)</sup> .

إن المتخصصين في مجال الدراسات المستقبلية وكذلك الباحثون في هذا المجال يسعون

لتحقيق ثلاثة أهداف وهي<sup>(٢)</sup> :

١- تشكيل تصور لما يمكن أن يكون عليه المستقبل ، أو

٢- دراسة البدائل المحتملة للمستقبل ، أو

٣- وضع اختيارات مسبقة بهدف العمل على تطوير التطورات لتتسجم مع تلك الخيارات .

كما ان الدراسة المستقبلية يجب ان تحدّد بمدة زمنية كأن تكون احتمالات المطروحة في المدى

القريب وهو لمدة ٥ سنوات او المستقبل المتوسط وهو من ١٥-١٠ سنة او المستقبل البعيد من

٥ سنّه ، وعليه فان الاحتمالات المطروحة في هذه الدراسة تحدّد بمدة المستقبل المتوسط

الاحتمال الأول: استمرار وضع الامم المتحدة الحالي

ينطلق هذا الاحتمال من افتراض مؤداء استمرار الأوضاع الراهنة ، وهو يمثل الاحتمال الأنجامي ولكن كما أن الحاضر ليس استمراً للماضي ، فإن المستقبل لن يكون بالضرورة صورة الحاضر<sup>(٣)</sup> .

ويسبب استمرار الوضع الدولي على حاله ، واصرار الولايات المتحدة الأمريكية على فرض رؤيتها

اصلاح المنظمة الدولية الذي يرافقه رفض دولي للرؤية الأمريكية ، لذلك فان هذا المشهد يرى ان

المتحدة ستبقى على وضعها الحالى ، وذلك يرجع الى الأسباب التالية:

(١) سمير غريب، ناقوس الخطر يدق، أين نحن من دراسات المستقبل؟ مجلة العربي، العدد (٤٩٩) (الكويت : وزارة الاعلام ، ٢٠٠٠) بص ١٦٤.

(٢) وليد عبد الحفيظ، موسوعة العلوم السياسية، تحرير د. محمد محمود ربيع، اسماعيل صبرى مقدمة (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٤) ص ٨٤.

(٣) خيري الدين حبيب، (محرر)، مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨) ص ٨٦.

١. رغبة الدول الدائمة العضوية المحافظة على أميّزاتها ولاسيما فيما يتعلق بحق النقض الفيتو.
٢. عدم ثقة بعض الدول الكبرى بالاتجاهات السياسية للدول التي يمكن ان تتضم لمجلس الأمن، او للإجراءات التي ستتخذ القرارات فيها في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ولاسيما اذا كانت القرارات وفق الأغلبية ، مما يعطي حقوقاً لدول العالم الثالث (دول عالم الجنوب) ، فضلاً عن دول أمريكا اللاتينية وهي أكثر من ١٣٠ دولة ممثلة في الجمعية العامة ، مما يجعل القرارات الصادرة في الغالب هي في مصلحة هذه الدول.
٣. ان مجلس الأمن يعد اهم اجهزة المنظمة الدولية نتيجة السلطات الاجرائية التي يمتلكها، ونتيجة الوضع الدولي القائم على سيطرة الولايات المتحدة على النظام الدولي ، فان الولايات المتحدة الامريكية ستسعى الى ابقاء وضع مجلس الأمن على حاله ، وأن المنظمة تعد انعكاس للبيئة الدولية السائدة. فان الدول الخمس الدائمة العضوية لها حق النقض ومن ضمنها الولايات المتحدة الامريكية التي ترى من الضروري حماية نفسها وهذا يعني انها لن تتنازل عن حق النقض بسهولة<sup>(١)</sup>.

#### **الاحتمال الثاني: الاصلاح الجزئي (التغيير الجزئي)**

هذا المشهد يجمع ما بين فكرة الاصلاح وبقاء حالة التفوق ، ويتم ذلك من خلال اجراء تحرفي وضع المنظمة الدولية نحو زيادة اعضاء مجلس الأمن الدولي ، فضلاً عن تعديل نظام التصويت والعمل على اجراء تعديلات على ميثاق الأمم المتحدة ، وهذا يرجع الى:

حوث تحولات في البيئة الدولية تتمثل ببروز قوى دولية جديدة تتنافس مع الولايات المتحدة ، اي تبدل الوضع الدولي ، نتيجة الضعف التدريجي للقوة الامريكية والذي جاء كما يذكر (بريجنسكي) نتيجة سوء القيادة الامريكية وعدم ادراكها وأستثمارها لفرص التي اتاحت لها خلال عهد ثلاثة رؤساء (جورج بوش وبييل كلينتون وجورج دبليو بوش) ، مما ادى الى تولد اتجاهات جوسياسية مضادة للولايات المتحدة الامريكية واعهمها (اشتداد العداء للغرب في كل ا أنحاء العالم الاسلامي ، تغير الوضع في الشرق الاوسط ، سيطرة ايران على الخليج ، تقلب الاوضاع في

(١)Thomas G. Weiss, The Illusion of UN Security Council Reform, The Washington Center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Institute of Technology, AUTUMN 2003 P.151. Available at: [http://www.twq.com/03autumn/docs/03autumn\\_weiss.pdf](http://www.twq.com/03autumn/docs/03autumn_weiss.pdf)

- باكستان ، والسلط الأوروبي من السياسة الأمريكية ، والاستثناء الروسي )<sup>(١)</sup> ، مما قد يفتح المجال لأطروحة نقل صلاحيات مجلس الأمن إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.
٢. حاجة الدول الدائمة العضوية لتمويل أنشطة الأمم المتحدة وذلك عن طريق إشراك أطراف دولية ذات امكانيات اقتصادية كالمانيا واليابان .
٣. زيادة المشكلات الدولية نتيجة عدم التمثيل لكثير من الدول في مجلس الأمن وفي صياغة القرارات ذات الشأن ، مما يفرض على الدول الدائمة العضوية إشراك أطراف دولية لها تأثير في حسم الصراعات ، وتحديداً في مناطق مهمة غير ممثلة مثل القارة الأفريقية.
٤. يمكن إجراء بعض التعديلات على الميثاق وهو أمر وارد نتيجة قصور بعض البنود وخاصة الدول الكبرى لتعديلها .

#### الاحتمال الثالث: الاستمرارية والتغيير في وضع المنظمة الدولية

- يفترض هذا الاحتمال الجمع ما بين استمرار وضع المنظمة الدولية على حاله وما بين التغيير نتيجة حاجة الدول الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية للتغيير ، وذلك نتيجة ادرك الدول لأهمية اصلاح الأمم المتحدة وعدم التمسك بالنظام الأساسي الذي انشأت عليه ، وهذا ليس نتيجة رغبة الدول الكبرى بأحداث نوع من الاستقرار والتوازن في النظام الدولي فقط ، بل حاجة هذه الدول لأنجاز اهدافها ومصالحها ، ولعل أهم ما يدعم هذا المشهد:
١. حاجة الولايات المتحدة لدول ذات القدرات الاقتصادية لدعم عمل الأمم المتحدة ، ولفرض رؤيتها الخاصة بالاصلاح.
٢. عدم قدرة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الاستمرار بأدارة العالم في ضل عصر المعلوماتية وانتشار المشكلات الدولية ، فضلاً عن عدم ثقة الكثير من شعوب وحكومات دول العالم بالقرارات التي تصدر عن مجلس الأمن ، مع كثرة الانتقادات التي توجه وباستمرار للمنظمة الدولية.
٣. حاجة الولايات المتحدة بالاستمرار بقيادة العالم في ظل نظام تكون هي المحور الأساسي فيه ولا يتحقق ذلك بدون إشراك أهم شركاء الولايات المتحدة ولاسيما اليابان والمانيا اللتان تنتعشان بقدرات اقتصادية عالية ، فالعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين تتجه نحو قوة الاقتصاد لا قوة السلاح مع أهميته .

<sup>(١)</sup> زبيقو بريجنسكي ، الفرصة الثانية ، ترجمة عمر الابوبي ( بيروت : دار الكتاب العربي ، ٢٠٠٧ ) من ص ١٨٦-١٨٧ .

ويمكن القول ان الاحتمال الاول ( الاستمرارية ) هو الاحتمال المرجح لرغبة الولايات المتحدة الامريكية في بقاء المنظمة الدولية على هذه الشاكلة ، فهي لا تسعى في برنامجها الاصلاحي المقترن ان تحل مشكلاتها بصورة جذرية ، أي انها تزيد ان تبقى المنظمة الدولية ضعيفة حتى يسهل توجيهها بالوجهة التي تراها ، لذلك فان من الخطأ القول ان الامم المتحدة ضعيفة او مهشة ، وانما هي محجومة لصالح الولايات المتحدة الامريكية على حساب دول العالم الاخرى .

#### الخاتمة والاستنتاجات:

لاشك ان المنظمة الدولية تعد انعكاس للبيئة الدولية ، فالوضع الدولي السائد هو هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الشؤون الدولية ، واصبحت بمقدسي ذلك الأمم المتحدة اداة بيد الولايات المتحدة الأمريكية ، فإذا ما عارضت ميثاق الأمم المتحدة سياسة معينة تتبعها الولايات المتحدة تتجاهل الأخيرة المنظمة الدولية ، فلديها القدرة على على تطويق المنظمة الدولية .

ولكن الرغم من ذلك فان مقتضيات المرحلة الدولية الراهنة تفرض على الولايات المتحدة الأمريكية اجراء اصلاحات في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة والجوانب الأدارية والمالية على ان لا يتعارض مع المصلحة الأمريكية ، فللواليات المتحدة الأمريكية مصلحة بادخال المانيا واليابان لمجلس الأمن وذلك للقدرة الاقتصادية والمالية التي يتمتعان بها ومن غير المحتمل ان تقف اليابان المانيا بالضد من سياسات الولايات المتحدة الأمريكية بالمستقبل ، كما ان هناك مصلحة بادخال مصر لمجلس الأمن ، وهذا يرجع الى الأهمية المركبة لمصر فهي مؤيد للسياسة الأمريكية ولها موقف معتدل من الصراع العربي الإسرائيلي ، ناهيك عن انها تمثل العالم العربي والإسلامي ، اضافة لقارة افريقيا غير الممثلة في مجلس الامن .

ان الأصلاح الجاد للمنظمة الدولة لا يتم الا بنقل صلاحيات مجلس الأمن الى الجمعية العامة وجعل قراراتها هي الملزمة ، لأن جميع الدول ممثلة بها ، كما ان النظام الدولي لم يعد يتحمل تغييرات اخرى او ازمات اخرى ، فدول العالم الثالث اصبحت حقل تجارب لأسلحة واستراتيجيات الدول الكبرى مما ادى الى ردة فعل متازمة لدى دول العالم الثالث ، فضلا عن ازمة التنة بين الدول الكبرى في مجلس الامن ، لتباين المصالح والرؤى بشأن الكثير من المواقف ، لذلك كان الحل الاساس المطروح امام الدول الكبرى هو نقل صلاحيات مجلس الامن الدولي الى الجمعية العامة في الامم المتحدة وجعل التمثيل في مجلس الامن يتصل على دول اخرى وليس الدول الكبرى فقط ، وان يصبح هذا المجلس مجلس تنفيذي ينفذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وان يتم انهاء العمل بحق النقض الفيتو .

حق النقض هذا اصبح جزءا لا يتجزأ من وسائل الدول دائمة العضوية لتحقيق الـ  
و بالأخص من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا يكمن جوهر المشكلة .

وبالتالي فان الاشكالية التي تواجه التيار المؤيد للإصلاح ، هو موقف الدول دائمة العضوية  
في مجلس الامن حول مسألة زيادة عدد مقاعد مجلس الامن ومسألة توسيع حق النقض من  
فالدول دائمة العضوية في مجلس الامن قد لا ترحب في مسألة توسيع حق النقض ليشمل  
آخر انتلاقا من ان مصالحها الاستراتيجية تتضمن على ضرورة احتفاظها بمكانه متوفقة عن  
باقي الدول الأخرى .

لهذا فان دول عالم الجنوب وبواقعها الحالى المتردى نتيجة الانقسام وعدم وجود ارادة  
موحدة لحداث التغيير لاستطيع ان تغير الواقع المنظمة الدولية الحالى ، لهذا فان الالية المتاحة  
لأحداث عملية التغيير في المنظمة الدولية بتكون راي شعبي عالمي ضاغط ، مستفيد من التكنولوجيا  
التي يمكنه ان يؤثر على اتجاهات بعض الحكومات الرافضة للتغيير مما قد يولد دافع لدى  
الحكومات بالمحاولة لاجراء تغيير في واقع المنظمة الدولية  
اما بالنسبة لاصلاحات الاخرى الادارية والمالية ، فان غالبية دول العالم تؤيد مسألة اجراء  
اصلاح اداري ومالى لمنظمه الامم المتحدة لان ذلك من شأنه ان يزيد فاعليه هذه المنظمة ، ويسعى  
ان الاصلاح في المنظمة الدولية يتوجه في اطار هذا المحور من الاصلاحات والابتعاد عن اجراء  
اصلاح شامل في المنظمة الدولية ووفق المستقبل المتوسط .